ملف

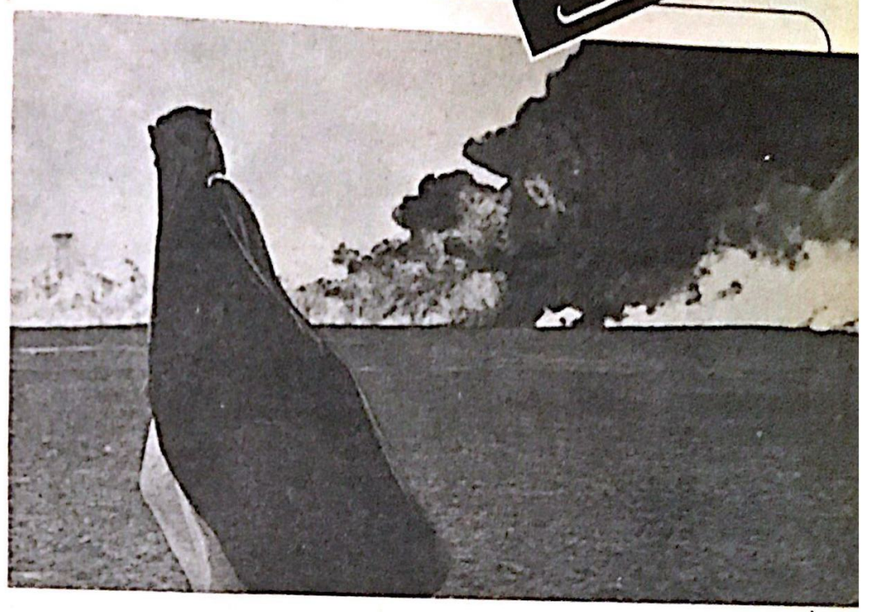

الاحتياطي الثابت لسنة ١٩٧٤
(بمليارين البراميل)

العربية السعودية	
الاتحاد السوفياتي	
الكويت	
ايران	
[illegible]	
[illegible]	
دولة الامارات العربية	
نيجيريا	
فنزويلا	

تجربة محمد مصدق في ايران
كانت آخر انتصار رئيسي للاحتكارات الامبريالية

ان هذه الزيادات الاخيرة في اسعار النفط الخام كانت ممكنة نتيجة النجاحات التي احرزتها حركة التحرر الوطني العربية وتضامن كافة القوى المعادية للامبريالية معها . وكانت معركة الاسعار هذه في السنة الماضية خطوة رئيسية على الطريق الطويل لاستعادة السيادة الوطنية الكاملة على هذه الثروة الطبيعية من بعد سنين طويلة على النهب الاستعماري لها . واذا كان ضيق المجال بل وطبيعة الموضوع بحد ذاته لا يسمح بتغطية قضية النفط العربي بكافة جوانبها في ملف واحد ، فان تغطية تاريخ النهب الاستعماري للنفط العربي منذ الغزو الامبريالي للشرق العربي وحتى دخولنا اليوم ما يمكن تسميته بمرحلة استعادة السيادة يعطي الخلفية الاساسية لفهم التطورات الهامة والمتسارعة على الجبهة النفطية ، ان كان زيادة في الاسعار او زيادة في نسب المشاركة او التاميم .

نصف قرن نفطي :

فخلال ٥٠ سنة شهدت كل مراحل تطور الانتاج النفطي في البلدان العربية، كانت الاحتكارات النفطية الاجنبية تنهب هذه البلدان المنتجة ، ولكن باساليب نهب تطورت من اشكال فظة وفجة ومباشرة الى اشكال دقيقة وموهوة . وهي تحاول اليوم على ضوء المعطيات الجديدة ان تستنبط اساليب اخرى لمواصلة هذا النهب الامبريالي

لان البلدان المنتجة خلال اقل من ربع القرن ، قد انطلقت من المطالب المتواضعة الموجهة لهذه الاحتكارات ، من اجل شروط افضل لنفطها الخام ، الى مرحلة استعادة السيادة التي لا بد وان تطول بسبب سواد الانظمة الرجعية في معظم البلدان العربية المنتجة للنفط .

فخلال القرن الماضي ، في الربع الاخير منه ، وبداية القرن الحالي عندما انتقلت الراسمالية المتطورة الى مرحلتها الاخيرة ، كانت كل البلدان العربية تقريبا مقسمة في الواقع بين المستعمرين الاوروبيين . فقد اعقبت السيطرة التركية التي دامت ٤٠٠ سنة السيطرة الامبريالية « المتحضرة » .

ولكن لماذا اندفع المستعمرون الانكليز والفرنسيون والالمان والايطاليون مناطق الشرق العربي ؟

لقد حدد لينين الامبريالية بوصفها الراسمالية وقد بلغت اعلى مراحل تتميز فيما تتميز به ، بنهاية تقاسم « كل بلدان الارض بين اكبر البلدان الراسمالية » . وقد قال لينين انه ..

ليس مصادر المواد الاولية المعروفة فحسب كانت محط اهتمام الامبرياليين ، بل وايضا المصادر الممكن العثور عليها .

وقبل ٥٠ سنة عندما كتب لينين مؤلفه «الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية» كانت هناك امور قليلة معروفة عن الثروات النفطية التي لا تحصى ، مع مكامن الطبيعي ، في الشرق العربي .

ان السبب الاول لغزو الامبريالية للشرق العربي كان الرغبة في وضع اليد ومهما كلف الامر ، على اكبر قسم ممكن من الاراضي ، مهما كانت وبابة وسيئة وذلك بامل ان تكتشف فيها مصادر للمواد الاولية .

وفي العشرينات اغتصبت مجموعة من خمس شركات احتكارية امريكية وشركتين اوروبيتين ، شكلت في سنة ١٩٢٨ كارتيلا دولياً للثروات النفطية العربية الطائلة . وسيطرت على الواقع الرئيسي في هذا الكارتيل ، اكبر العناصر المالية الامبريالية : روكفلر ميلون ، روتشيلد ومورغان واكبر المصارف الامريكية والبريطانية .

وحتى الآونة الاخيرة ، فان النفط الذي تملكه بعض الدول العربية السيادة الشكلية ، كانت تديره الشركات النفطية الاجنبية التي ركزت بين كل عمليات الانتاج ، من الاستخراج والى البيع بالمفرق للمنتجات النفطية . وبطبيعة الامتيازات الممنوحة لهذه الشركات الاحتكارية تتيح لها عدم دفع الحقوق والرسوم الجمركية في معظم البلدان العربية ، بحيث لم تكن البلدان العربية عمليا ، لا « منتجة » ولا « مصدرة للنفط » ، لان هذه الشركات الاجنبية هي « المنتج » و « المصدر » في الواقع . وظاهريا بالطبع ، كان كل شيء

« صحيح » و « منطقي » لان السياسة النفطية كانت تنتهج على اساس اتفاقات معقودة بشكل قانوني ... (!)

الاتفاقيات الاولى :

واول اتفاقات من هذا النوع كانت ما سمي بعقود الامتياز المرتكزة على منح الشركة النفطية الحق القانوني في القيام باعمال التنقيب عن النفط واستثماره في منطقة معينة لبلد ما .

وفضلا عن ذلك كانت الشركة تقيم عمليا سيطرتها التامة على المصادر النفطية بالنسبة للتنقيب وامكنة الاستخراج ، والاستخراج بحد ذاته وكل العمليات الاخرى حتى التصدير والتسويق . وكان دور البلدان العربية التي منحت الامتياز ينحصر في ان تراقب بصورة عامة نشاطات الشركات وفقا للقانون الساري المفعول في تلك الحقبة والحصول على المدفوعات التي تحققها الشركة بموجب شروط الاتفاق المعقود .

ولكن لم يكن يحق لحكومة هذا البلد العربي او ذاك ، الاشتراك مباشرة في عمليات الشركات النفطية الاجنبية ، وكذلك لم يكن يحق لها في ان تحدد حجم النفط المستخرج (الاجمالي او بالنسبة لكل بئر) . ولا ان تحدد طريقة الاستخراج في هذا الحقل أو ذاك ، ولا ان تحدد الاسعار ... (!)

والجدير بالاشارة الى ان احد اهم نصوص عقود الامتياز كان لا يخول حكومات البلدان العربية ان تلغي من جانب واحد هذه العقود خلال مدتها القانونية . ومنذ البداية حددت مدة هذه الامتيازات من ٥٠ الى ٧٥ سنة واكثر . وكانت المدة الادنى الممنوحة للامتيازات هي ٤٠ سنة ... (!)

وتتناول الامتيازات في عدد من البلدان العربية كافة الاراضي بما في ذلك المياه الاقليمية ، كما هي الحال مثلا في الكويت وعمان والامارات المتصالحة اذاك والبحرين وغيرها . وهذا يعني وقوع دول باسرها في قبضة الاحتكارات النفطية . وحدد هذه الاحتكارات بانفسها اولوية ودرجة استثمار حقول النفط ، تدفعها بالطبع مصالحها الخاصة الاستغلالية والمتنافضة ومصالح البلدان العربية المنتجة. وانطلاقا من هذه المصالح الاستغلالية بالذات انطلقت الاحتكارات النفطية المستغلة في بناء الموانيء وخطوط انابيب النفط وشبكات الطرق والمواصلات .

اكثر من ذلك كانت عقود الامتياز الاولى تتضمن نقاط تضمن للاحتكارات النفطية الاجنبية بموجبها ليس فقط استخراج ونقل وتصريف النفط في الاسواق الخارجية ، بل وايضا بيع النفط والمنتجات النفطية الاخرى داخل كل بلد عربي منحها الامتياز !

وفضلا عن ذلك كانت هذه الاحتكارات غالبا معفاة من الرسوم الجمركية ومن دفع قسم من ضرائب العائدات وضرائب اخرى ، وكانت تنقل بحرية ارباحها الى المصارف الاجنبية ، ولم تكن تتناولها القوانين النقدية والمراقبة النقدية في البلدان العربية . ومصافي النفط التي بنيت في البلدان العربية من قبل الشركات الاجنبية كانت تملكها تماما هذه الشركات ، وليست مرتبطة عمليا بالاقتصاد الوطني للبلدان العربية .

وقد كانت الاحتكارات النفطيه من بعد توقيع عقود الامتيازات ، ترفض مطالب البلدان العربية لضمان اشتراك الراسمال الوطني في انتاج النفط ، وكانت تلافى بحث القضايا المتعلقة بضرورة تكوين كوادر الاخصائيين العرب في النفط ، كما رفضت بصورة قاطعة التعهد بتقديم الوثيقة الفنية لاعمال التنقيب الجيولوجي وخرائط المناطق العائمة على آبار النفط ، الى الجانب العربي . اما الاسعار المعلنة فمعروف بانها كانت تحددها بشكل تعسفي ، تضمن مصالحها في تحقيق الارباح الخيالية وفي توفير ماده الطاقة الجوهه هذه بوفرة وباسعار بخسة للبلدان المستهلكه المستوردة للنفط التي نظمت انتاجها الصناعي على اساس توفر النفط باسعار رخيصة ، والقدره على الاسراف في استهلاكها كمادة للحرق .

وقد قال الرئيس الجزائري بومدين في حديث له عن تاريخ نهب الاحتكارات النفطية للبلدان العربية :

« لقد كان الغرب يقول لنا خلال سنوات طويلة انه يوجد قانون اقتصادي ، وان قانون السوق هو قانون العرض والطلب . ونتيجة لهذا الواقع كان يرغمنا على بيع النفط باسعار منخفضة لا تصدق . وتجدر الاشارة الى ان اول برميل من النفط باعته شركتنا الوطنية سوناتراك كان سعره ١،٨ دولار . هذا كان سبب فقرنا وتخلفنا . ولا انكر ان الطفرة الاقتصادية في الغرب كانت نتيجة لموهبة شعوب هذه البلدان ولعلمها وتضحياتها ولكن هناك امر آخر ايضا وهو الاستغلال الذي كنا نتعرض له نحن » .

بدايات النهب الامبريالي النفطي :

لقد بدات الشركات الامريكيه والبريطانية النفطية منذ الحرب العالمية الاولى، عملية الاستيلاء والسيطرة على نفط الشرق الاوسط . وكانت سنة ١٩٦٠ نهاية الحقبة التي حصلت خلالها الشركات النفطيه خاصة واقتصاديات الغرب الراسمالي عامة ، على ارباح خياليه من جراء هذه السيطرة . فالتاريخ الحديث للشرق الاوسط مرتبط بشكل لا ينفصم بجهود القوى الغربية الاستعمارية لضمان السيطرة الكاملة على موارد ونجارة هذه المنطقة . وكان المورد الطبيعي الرئيسي هو النفط – وما يزال . ولكن فقد جذب الشرق الاوسط اهتمام هذه القوى كمصدر للخامات الصناعية ، وهي ليست بالقليلة على ١١ مليون من الكيلومترات المربعة، التي تشكل مساحة البلدان العربية ، والتي يعيش عليها زهاء ١٢٠ مليون نسمة . فالعالم العربي هو كنز حقيقي للموارد الطبيعية . وحسب احدث المعطيات فان عالمنا العربي هذا يحتوي على ٥٦ بالمائة من الاحتياطات العالمية للبترول . ومن هنا ايضا

تزود السوق العالمية باكثر من ثلث الفوسفات الذي تستهلكه . ان ٨٥ بالمائة من هذه المادة يصدر على شكل خامات بينما ١٥ بالمائة فقط يصنع لاغراض الاستهلاك المحلي .

وتكمن تحت الارض العربية خامات هامة اخرى غير النفط والفوسفات ، من ابرزها الحديد والكبريت والزنك والمنغنيز والرصاص والنحاس ، برغم ان البترول يأتي بالدرجة الاولى لانه يعتبر احد المصادر الرئيسية للطاقة بالنسبة للاقتصاد الراسمالي العالمي باسره .

وقد تحققت السيطرة البريطانية والاميركية على النفط بواسطة سلسلة من الامتيازات الممنوحة من قبل السلطات المحلية التي اعطتها الحقوق الكاملة لاستغلال كافة الموارد الطبيعية في مناطق شاسعة واحيانا كاملة ، في مقابل مدفوعات نقدية فورية بقيمة بخسة جدا للطن الواحد من الانتاج النفطي . ومنذ ذلك الوقت تغيرت شروط الامتيازات عما كانت عليه في البدء ، عندما كانت الشركات تفاوض سلطات محلية مخلفة وفقيرة . ولكن الخاصية الاساسية للامتيازات لم تتغير حتى يومنا هذا الا في بعض البلدان المنتجة . ويمكن القول انه في السبعينات فقط واجهت العلاقات الاساسية بين الشركات والحكومات المحلية التحديات الحقيقية وتعرضت للتغير في بعض الحالات .

ان الرغبة في السيطره على نفط الشرق الاوسط لم تتجلى كناحية هامة في السياسات الغربيه في الشرق الاوسط الا حتى الحرب العالمية الاولى . اذ كانت الاقتصاديات الصناعية لاوروبا تعتمد على مصادرها المحلية من الفحم كمادة منتجة للطاقه . ولكن مع نشوب الحرب العالمية الاولى اصبحت القوى الغربية وخاصة بريطانيا ، تعي الاهمية المتنامية للنفط كسلعه عسكرية استراتيجية ، ضرورية لوسائل النقل السيارة ، وللقوة الجوية التي كانت قد بدات تبرز ، وللقوات البحريه الافضل والاقوى . في الواقع بجح اللورد كورزون وكان من كبار المسؤولين الانكليز عن السياسة في الشرق الاوسط ، بان انكلتره قد « عامت الى النصر على موجه من النفط » ... وبعد عده سنوات على هذه الملاحظه نجد استراتيجي امريكي يكتب قائلا « ان زوبعات ملائمه من النفط كعامل حيوي في القوة العسكرية هي احدى اسهل دروس الحرب العالميه الاولى قراءة » (!)

ومن بعد نهايه الحرب وسقوط الامبراطوريه العثمانية وتقسيم الاراضي العربيه بين الاستعمارين الفرنسي والبريطاني وبروز القوميه العربية كقوة سياسية كامنه بدا العمل لتنفيذ المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين واصبحت